مَجلّة فصليّة محكّمة

تُعنى بعلوم كتاب نهج البلاغة
وبسيرة الإمام علي عليه السلام وفكره

تَصْدُرُ عَنْ

الأمانة العامّة للعتبة الحسينيّة المقدّسة

مؤسّسة علوم نهج البلاغة

مُجازَةٌ من وِزارَةِ التَّعْليمِ العالي والبَحْثِ العِلْميّ
مُعْتَمَدةٌ لأغراضِ التَّرْقِيَةِ العِلْمِيّة

السّنة الثانية– العدد الخامس
شَهْرُ مُحَرَّمٍ ١٤٣٩هـ/ تِشْرِينُ الأَوَّلِ ٢٠١٧م

اصطناع الأطر الموهة
في نقض المكانة العلمية للإمام علي (عليه السلام)
(كتاب منهاج السنة لابن تيمية أنموذجا)

Camouflaged Fabrication in Assaulting the
Scientific Stance of Imam Ali (Peace be upon him)
(Manhaj Al-Suna of IbnTeimeia as a Nonpareil)

م. د. علي رحيم أبو الهيل الجابري
كلية التربية الأساسية
جامعة ميسان

Lectur.Dr. Ali Raheem Abualheel Al-Jabari
College of Basic Education
University of Missan

ملخص البحث

شكلت المكانة المعرفية و العلمية للإمام علي (عليه السلام) مواطن جذب التفت إليها المجتمع الإسلامي المتعطش لحقيقة العلم والمعرفة لما مثلته من تميز معرفي، وإحاطة بعلوم القرآن والسنة، وقد علموا أنّ محلَّه (عليه السلام) في ذلك محل القطب من الرحى ينحدر عنه السيل ولا يرقى إليه الطير لما خصه الله من قابليات علمية فاقت تصور عقول البشر جاء القرآن والسنة ناطقاً بها.

غير أن الخصوصية العلمية في شخصية الإمام علي (عليه السلام) وجدت من يستبيحها، ليأتي التشكيك بهذه المعرفة التي انمازت بها شخصيته (سلام الله عليه) وتصور للمتلقي على أنها شخصية شوهاء مترددة قليلة الإحاطة بالعلم ومكامنه وليس لها حظ سبر أغواره، متابعة لغير النبي (صلى الله عليه وآله) في تلقيه.

لقد جاءت هذه الدراسة مكرسة لتدارس ما حمله كتاب منهاج السنة النبوية ذلك الكتاب الذي خصصه ابن تيمية للرد على العلامة ابن المطهر الحلي، مما يعني أننا نلقي الضوء ولو بالممكن على الإشكالية الفكرية والطريقة الملتوية التي عرضت من خلالها مكانة الإمام علي (عليه السلام) العلمية ومحاولة الرد عليها بإسلوب هادئ يجعل من الدليل العلمي هو الفيصل في ذلك.

Abstract

The scientific and epistemic stance of Imam Ali floats into surface as a cynosure attracting the Islamic community thirsty for the truth of science and knowledge as it incarnates the epistemic prominence and the mastery over the traditional and Quranic sciences.

That is why such a figure confronts certain waves of fabrication to underrate his paramount science and knowledge; the current study takes hold of "Manhaj Al-Suna Al-Nabaweia" of Bin Teimeia in responding to Bin Al-Mutahr Al-Hilli and fathoms the controversial points and the convoluted machinations in such a source.

(أولاً): يعد تثبيت صحة المنظومة الدينية والسياسية التي انطلقت في حركةِ استغلالٍ لفرصةِ وفاة الرسول (صلى الله عليه وآله) أمرا من أولويات الفقه المعتقد بها، والذي كان متوجبا عليه أن يقدم القراءة و الطرح المشرعن لمثل هذا التمثيل العقدي والسياسي، فهو دفاع عن الذات المعنوية التي ارتبطت به.

وهذا الدفاع يتطلب الخوض في مجاراة الطرف الآخر- الذي تخالفت اعتقاداته مع تلك المنظومة- والتفوق عليه، إذا فليس عبثا أن نجد ابن تيمية ومن كان قبله يعتمرون جلباب الرد والمحاجة بأدلة- اعتقدوا- أن من شأنها تقويض الطرح الآخر، ومن هنا جاء التعرض لمدى المكانة العلمية للإمام علي (عليه السلام) وتقويضها ليفسح المجال لغيرها في اكتساب ذلك التفرد ليكون دليلا اضافيا على صحة تلك البنى العقدية، لكن ما يثير الاستغراب هو قيمة الطرح المقدم وفلسفته وغاياته وآلياته وأهدافه، فهو قد أخذ أشكالا وصوراً يمكن بيانها بما يأتي:

(أ) المكانة المزعومة وفلسفة اختلاق الدليل:

شكلت طروحات ابن تيمية المعتمدة على منهجية اقصاء الإمام علي (عليه السلام) من الالتصاق الحميمي بالرسول جانبا من العرض الذي يروم من خلاله تسويق المغايرة التي تختلج في طروحاته الموهمة، وفي اطار اصطناع الدليل افتتح ابن تيمية ذلك الأمر بقوله عن أبي بكر: (قد ألزم نفسه أي [الرسول] في جلوسه ومسامرته وظعنه وإقامته أبا بكر، فشاهد أحكامه وفتاويه اكثر من مشاهدة علي لها، فصح ضرورة انه اعلم بها فهل بقيت من العلم بقية إلا وأبو بكر المقدم فيها الذي لا يلحق أو المشارك الذي لا يسبق)[1].

يحاول ابن تيمية أن يعمل تقنيات الخطاب الذاتي المتصنع لمبررات الترجيح، متكأ على المغالط والمكذوب والإلغائي، فهو ممثل لموروث ينتمي إلى فئة اعتقدت به من جهة و تجني على كل الموروث القائم على المرتكز الواقعي، المبتني على المعطى العملي الذي يخصص الأمر بأمير المؤمنين من جهة أخرى، وهو في كل هذا يستهدف إدامة إقصاء تراث الإمام علي (عليه السلام)، تلك السياسة التي راجت في العهد الأموي وتجسدت بالمرسوم الصادر من معاوية والذي نقله المدائني قائلا: (كتب معاوية نسخة واحدة إلى عماله بعد عام الجماعة أن برئت الذمة ممن روى شيئا من فضل أبي تراب وأهل بيته، فقامت الخطباء في كل كورة وعلى كل منبر يلعنون عليا ويبرأون منه ويقعون فيه وفي أهل بيته، وكان أشد الناس بلاء حينئذ أهل الكوفة لكثرة من بها من شيعة علي فاستعمل عليهم زياد بن سمية وضم إليه البصرة، فكان يتتبع الشيعة وهو بهم عارف لأنه كان منهم أيام علي (عليه السلام)، فقتلهم تحت كل حجر ومدر وأخافهم وقطع الأيدي والأرجل وسمل العيون وصلبهم على جذوع النخل وطرفهم وشردهم عن العراق فلم يبق بها معروف منهم، وكتب معاوية إلى عماله في جميع الآفاق ألّا يجيزوا لأحد من شيعة علي وأهل بيته شهادة، وكتب إليهم أن انظروا من قبلكم من شيعة عثمان ومحبيه وأهل ولايته والذين يروون فضائله ومناقبه فأدنوا مجالسهم وقربوهم وأكرموهم واكتبوا لي بكل ما يروي كل رجل منهم واسمه واسم أبيه وعشيرته، ففعلوا ذلك حتى أكثروا في فضائل عثمان ومناقبه)[٢].

هذه الأمور سببها طبيعة

الشخصية التي تركزت في النفوس والتي إن تركت على نقائها ورفعت العوائق من أمامها ستقوض القراءة المتبناة من ابن تيمية، ومن ثم تتجاوز حدود التضيق وزاوية الظل التي وضعت فيها إلى فضاء رحب ملائم لحقيقتها، ويقصي كل النتوءآت الطارئة التي طالت المسير الإسلامي بعد وفاة الرسول(صلى الله عليه وآله)، ومن ثم يرجح كفة المخالف العقدي، من هنا انطلق ابن تيمية في تغييب تام ودعاوى متأرجحة.

فالالتصاق المدعى ما هو إلا قراءة هدفت إلى تأدية الغاية المتوخاة، وإلا فالتراث الإسلامي يشير إلى أن الإمام كان هو المتبوأ لحالة الإلتصاق بالرسول والتي مكنته من أن يصبح في قمة الهرم من ناحية القرب، والتي استشعرها المسلمون وأكدوا على أنها هي التي دفعت بالإمام لأن لا يدانى في هذا الجانب[٣].

إن ما يؤاخذ على ثنائية الالتصاق المزعوم أنها لم تترك على شخصية أبي بكر أي أثر يوحي بالامتزاج العلمي بين الرسول (صلى الله عليه وآله) وأبي بكر، فلماذا يا ترى، هل مارس الرسول(صلى الله عليه وآله) عملية احتكار علمي؟!، أم أن المؤهلات غير موجودة؟! وهو أمر واضح كل الوضوح على الشخصية المذكورة، فلماذا لم يكن الأثر بارزا؟!، ولماذا كان ذلك واضحا في شخصية الإمام؟!، وهذا ما نجده صراحة واضحة في قول الإمام وهو يشيرا إلى نفسه عندما تكلم عن الراسخين في العلم: «اين الذين زعموا أنهم الراسخون في العلم دوننا، كذبا وبغيا علينا، أن رفعنا الله ووضعهم، وأعطانا وحرمهم، وأدخلنا وأخرجهم. بنا يستعطى الهدى ويستجلى العمى»[٤]، وقد ورد عنه (عليه السلام)أن رسول الله (صلى الله عليه وآله)

علّمه ألف باب من العلم ينفتح له منها ألف باب[٥] غير أن الإمام لم يجد من يستوعب ذلك العلم حتى يلقيه بأكمله لذا بقي حبيس صدره، لذا قال (عليه السلام): «إن ههنا لعلما جما (وأشار إلى صدره) لو أصبت له حملة، بلى أصبت لقنا غير مأمون عليه، مستعملا آلة الدين للدنيا، ومستظهرا بنعم الله على عباده، وبحججه على أوليائه، أو منقادا لحملة الحق لا بصيرة له في أحنائه، ينقدح الشك في قلبه لأول عارض من شبهة،ألا لا ذا ولا ذاك، أو منهوما باللذة سلس القياد للشهوة، أو مغرما بالجمع والادخار ليسا من رعاة الدين في شيء، أقرب شيء شبها بهما الأنعام السائمة، كذلك يموت العلم بموت حامليه»[٦]، وقال (عليه السلام): «بل اندمجت على مكنون علم لو بحت به لاضطربتم اضطراب الأرشية في الطوي البعيد»[٧].

ولعل ابن تيمية كان يستهدف هذه النصوص التي تشير صراحة إلى حصر العلم بأهل البيت وأنهم معينه.

لقد بنى ابن تيمية رؤيته الداعمة لأعلمية أبي بكر على أمور هي في الحقيقة قيد التداول وفيها مجال واسع للمناقشة، فاختصاص وملازمة أبي بكر لشخص النبي أمر فيه نظر، وطروحات المسلمين لا تتفق معه، فالتراث الإسلامي منسجم ومتجه مع الرؤية التي تصرح باختصاص الإمام وملازمته لشخص الرسول (صلى الله عليه وآله)[٨] إذ يقول: «وقد علمتم موضعي من رسول الله(صلى الله عليه وآله وسلم) بالقرابة القريبة والمنزلة الخصيصة، وضعني في حجره وأنا ولد يضمني إلى صدره، ويكنفني في فراشه، ويمسني جسده، ويشمني عرفه. وكان يمضغ الشيء

ثم يلقمنيه. وما وجد لي كذبة في قول ولا خطلة في فعل، ولقد قرن الله به (صلى الله عليه وآله وسلم) من لدن أن كان فطيما أعظم ملك من ملائكته يسلك به طريق المكارم ومحاسن أخلاق العالم ليله ونهاره، ولقد كنت اتبعه إتباع الفصيل اثر أمه، يرفع لي في كل يوم من أخلاقه علما ويأمرني بالاقتداء به، ولقد كان يجاور في كل سنة بحراء فأراه ولا يراه غيري، ولم يجمع بيت واحد يومئذ في الإسلام غير رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وخديجة وأنا ثالثهما، أرى نور الوحي والرسالة وأشم ريح النبوة، ولقد سمعت رنة الشيطان حين نزل الوحي عليه (صلى الله عليه وآله وسلم) فقلت: يا رسول الله، ما هذه الرنة؟ فقال: هذا الشيطان أيس من عبادته، انك تسمع ما اسمع وترى ما أرى إلا انك لست بنبي ولكنك وزير، وإنك لعلى خير»[٩].

فالكلام السابق يدلل على أن الاختصاص بالنبي كان منذ الصبا، ولم يكن مرتبطا بقيام الدعوة الإسلامية في مكة أو المدينة، أو بالمجالس العامة بل كان ارتباطا تجاوز حدود الزمان والمكان، التي لم يعد لها وجود في هذه العلاقة، فهو مساير لرسول الله في كل شؤونه.

(ب) مصدرية علم الإمام ومغالطات التقويض:

أعتقد أن ما سبق فيه دليل واضح على التعريف بالمصدرية التي شكلت وكوّنت معرفية الإمام، غير أن محاولة التقويض جعلت ابن تيمية يقدم قراءة مغايرة تتماشى وتنسجم مع الرؤى المشكلة لعقيدته ويعدم ما عداها، ولكي يجعلها أكثر قبولا وانسجاما اختار لها رمزية مقابلة لتلك القراءة المتعارفة متمثلة بأعمدة المذهب العقدي الذي ينتمي إليه، لذا نراه يردد جملة من الأمور

ندرجها هي تحت ما يأتي:

(١) والمعروف أن عليا أخذ العلم عن أبي بكر كما في السنن عن علي قال كنت إذا سمعت من النبي [صلى الله عليه وآله سلم] حديثا نفعني الله به ما شاء أن ينفعني وإذا حدثني غيره حديثا استحلفته فإذا حلف لي صدقته وحدثني أبو بكر وصدق أبو بكر قال سمعت رسول الله [صلى الله عليه وآله سلم] يقول «ما من عبد مؤمن يذنب ذنبا فيحسن الطهور ثم يقوم فيصلي ثم يستغفر الله إلا غفر الله له»[١٠].

(٢) فعلي تعلم من أبي بكر بعض السنة وأبو بكر لم يتعلم من علي شيئا[١١].

(٣) وكان علي و غيره يروون عن أبي بكر كما في السنن عن علي قال كنت إذا سمعت من النبي [صلى الله عليه وآله سلم] حديثا نفعني الله بما شاء أن ينفعني منه فإذا حدثني غيره فاستحلفه فإذا حلف لي صدقته حدثني أبو بكر قال رسول الله [صلى الله عليه وآله سلم] «ما من مسلم يذنب ذنبا ثم يتوضأ و يصلي ركعتين يستغفر الله تعالى إلا غفر له»[١٢].

(٤) فأما أبو بكر رضي الله عنه فما ينقل عنه احد أنه استفاد من علي شيئا من العلم والمنقول أن عليا هو الذي استفاد منه كحديث صلاة التوبة وغيره[١٣].

(٥) وعلي قد روى عنه واحتذى حذوه واقتدى بسيرته[١٤].

(٦) وعمر قد استفاد منه علي أكثر مما استفاده عمر من علي[١٥].

ينتفع ابن تيمية من منهج العموم الذي يتماشى مع غايته، فقوله أن عليا أخذ العلم من أبي بكر عبارة تدلل على اقتصار أخذ العلم العلوي من أبي بكر، أو على أقل تقدير أن أبا بكر هو صاحب الأثر الأكبر في علم الإمام، و هذا القول يفرض

عليه تقديم أمور مجتمعة تفضي إلى ما يدعيه، تتمثل بتقديم نماذج محددة وواضحة مستقاة من الواقع التدويني المجمع عليه دالة على ذلك التلقي، وأن يحدد ذلك باعتراف صريح من الإمام لما لأبي بكر من اسهامات نضجت شخصيته العلمية، وأن يثبت السبق العلمي لأبي بكر على الإمام بشتى العلوم، إلا أن شيء من هذا لم يحدث، فإننا لم نجد في مرويات كتب السنن والتراجم والسير ما يوحي إلى أخذ أي معلومة سواء ما تخص القضايا الفقهية او العقدية أو غيرها من أبي بكر وهذا يدلل على أن أبا بكر لم يكن بأعلم من الإمام علي (عليه السلام) أو أن الإمام كان تابعا له.

فالواقع لا يؤيد ذلك خصوصا إذا أدركنا أن تشكل المعرفة التي صاغت علم الإمام انتماؤها واضح وصريح وكما بيّنا سابقا، إذا لم يشر الإمام من قريب أو بعيد إلى ذلك الأمر.

ثم أين هي كتب السنن التي دونت ما أشار إليه ابن تيمية من أن أبا بكر كان معلما للإمام علي (عليه السلام)، كان عليه أن يتحفنا بنماذج منها غير أن هذا لم يحدث، بل إننا وفي حدود اطلاعنا على كتب السنن لم نجد أي رواية فيها دلالة على التفقه أو أخذ علوم الشريعة يرويها الإمام علي (عليه السلام) عن أبي بكر، هذا الإمر يشكل علامة استفهام كبيرة على كل الادعاءات التي يطلقها ابن تيمية و التي يجب أن لا تسمح لنا هالة الألقاب التي أعطيت له وأحاطت بشخصيته من قبل أتباعه أن لا نتحرى مصداقيته و قوله الجزاف من الكلام والتثبت من مصادر المعلومة لديه خصوصا في الجانب العلمي الخاصة بشخصية الإمام علي (عليه السلام) فأيٌّ من كتب السنن لم يشر إلى ما ذهب إليه

ومع ذلك صرح بقوله (والمعروف أن عليا أخذ العلم عن أبي بكر كما في السنن).

وقد جاء تكرار العبارات التي حاول ابن تيمية ان يسوقها، كي تعطي زخم الانقياد والسيطرة الفكرية على الفرد المتلقي وكمدعم لرؤيته تلك، فبالرغم من تناثرها على طوال منهاج السنة- وهو أمر مقصود- إلا أن مدارها مفردة روائية مبتورة تمثلت و بنيت على حديث التوبة المذكور، وهو حديث لم ترو كتب السنن غيره في هذه المصدرية المزعومة، ومع ذلك أعطي زخما كبيرا حتى أصبح الإمام متعلماً من أبي بكر (بعض السنة، استفادة من ابي بكر، والرواية عنه،والاقتداء به، وأخذ العلم منه).

ويضاف إلى ذلك مجهولية المصدر الذي ورد الحديث عنه، فهو قد روي عن أسماء بن الحكم الفزاري وهو شخص ليس له رواية غير هذا الحديث وإنما عرف به[١٦]، الإ أن ابن تيمية جعله معروفا دون أن يشير إلى حقيقة الراوي وإسناد الرواية ذلك الأمر الذي كان يتشدد فيه في المواطن التي تخص الإمام علياً (عليه السلام).

والعجيب أن ابن تيمية يأخذ بأسماء بن الحكم صاحب الرواية المستنكرة عند البخاري[١٧]، وهو المتشدد في قبول رواية ما قبله البخاري ورفض ما رفضه، ولكن عدم سير ابن تيمية على منهجية واحدة والإقدام الارتجالي دون اعتماد ضوابط محددة جعله تارة يمجد البخاري وأخرى يغض الطرف عن قيمته العلمية التي أخذت مأخذها عنده وفي تراثه وما ذلك إلا لتحقيقها فتحا عقديا ومذهبيا يعضد الصورة المشرعنة لذلك الفكر.

يضاف إلى ذلك ان الاستشارات

التي استُشير بها الإمام علي (عليه السلام) من قبل أبي بكر، وخصوصا في حرب الروم التي اراد أبو بكر أن يشخص إليها بنفسه وترجيحه لرأي الإمام علي(عليه السلام) من بين كل الآراء و أخذه به[18] يدلل على عجز أبي بكر من جهة ورجاحة رأي وعلمية الإمام من جهة أخرى.

والإثارة الأخرى التي تثار بوجه هذا الادعاء المزعوم هي مسألة استحلاف الإمام علي (عليه السلام) لمن يحدثه بحديث الرسول (صلى الله عليه وآله)، فهل يا ترى أن الإمام علياً (عليه السلام) كان بعيدا عن الرسول حتى لا يعلم ماهي أحاديث الرسول(صلى الله عليه وآله)، او لم يكن ملاصقا له لا يفارقه طيلة حياته وأن تميزه على الصحابة الباقين في كافة المجالات كان نتاجا لذلك الأمر، بل أن الإمام علياً (عليه السلام) يشير إلى ذلك الأمر واختصاصه بالرسول (صلى الله عليه وآله) دون غيره وذلك بقوله: «كانت لي ساعة من السحر ادخل فيها على رسول الله صلى الله عليه وآله سلم فإن كان قائما يصلي سبح بي فكان ذاك إذنه لي وإن لم يكن يصلي أذن لي»[19]، فكيف يستحلف الإمام علي (عليه السلام) حديث رسول الله (صلى الله عليه وآله)، وهل يعقل أن البعد الأخلاقي في شخصية أمير المؤمنين يسمح له بتكذيب الناس حتى يستحلفهم وهو العارف بخفايا نفوسهم والعالم بحديث الرسول (صلى الله عليه وآله) وسنته.

(ج)التراث الذاتي وفلسفة التمويه:

ولإكمال الصورة التي ينبغي أن تشكل في إطارها شخصية الإمام (عليه السلام) في الجانب المعرفي من جهة، وتبرز من خلالها شخصية الرمزية العقائدية المنتمي لها من جهة أخرى، يلج ابن تيمية خانة التراث

الذاتي الخاص برموز مدرسته، والتراث الحديثي الخاص بالرسول، متوسلا به لفرض رؤى التمويه والتقويض على رؤى الواقع.

فالإفتاء في حضرة الرسول (صلى الله عليه وآله) والإشارة عليه خطوة حسمت الموقف كثيرا عند ابن تيمية، فجعل منه مدخلا ثريا يرجح ما يرومه من إقصاء، غير أنه أوجب في الوقت نفسه على ابن تيمية ان يتجاهل عدة أمور شكلت موانع أغلقت ذلك المولج الذي أراد أن يتعكز عليه وأهمها:

(١) كان على ابن تيمية أن يلاحظ ان ممارسة الإفتاء والإشارة إنما تؤخذ كمرجح إذا ما وجدت صدىً تفاعليا إيجابيا متناغماً معها ومؤيداً لها من قبل المشار عليه أو المفتى أمامه، خصوصا وهو أعلم بذلك من المشير، أما إذا أوجد اهتزازا إرتداديا فإنه يبرز حائلا ومانعا ويمنع الفتح العقدي المتوقع، ومن ثم صعوبة تقديمه كدليل تعضيد أو تأييد للطرف المفتي أو المشير، وهذا واضح في أبي بكر وعمر، فالتراث التدويني الخاص بالمدرسة التي ينتمي إليها ابن تيمية يشير إلى أن عمراً افتى وأشار بقتل حاطب في قضيته المشهورة غير أن رسول الله(صلى الله عليه وآله) عارضه كما في الرواية التي تقول أن عمراً قال: «يا رسول الله، دعني أضرب عنق هذا المنافق، قال: إنه قد شهد بدرا، وما يدريك لعل الله أن يكون قد اطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم»[٢٠]، وفي قضية أخرى حصلت بين المهاجرين والأنصار قام عمر فقال : «يا رسول الله، دعني أضرب عنق هذا المنافق، فقال النبي [صلى الله عليه وآله سلم]: دعه، لا يتحدث الناس أن محمدا يقتل أصحابه»[٢١].

بل أن الرواية التالية تشير صراحة

إلى مدى الاعتراض والمعارضة التي رفعها عمر بوجه الرسول (صلى الله عليه وآله) وأن أحكام الرسول كانت بخلاف ما حكم أو اقترح عمر، فقد ورد أن الحكم بن كيسان[٢٢]، «جيء به أسيرا إلى النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، فجعل رسول الله [صلى الله عليه وآله سلم] يدعوه إلى الاسلام فأطال، فقال عمر علام تكلم هذا يا رسول الله لا يسلم هذا آخر الأبد دعني أضرب عنقه ويقدم إلى أمه الهاوية فجعل النبي(صلى الله عليه وآله) لا يقبل على عمر حتى أسلم الحكم، فقال عمر فما هو إلا أن رأيته قد أسلم حتى أخذني ما تقدم وما تأخر وقلت كيف أرد على النبي [صلى الله عليه وآله سلم] أمرا هو أعلم به مني ثم أقول إنما أردت بذلك النصيحة لله ولرسوله، فقال عمر فأسلم والله فحسن إسلامه وجاهد في الله حتى قتل شهيدا ببئر معونة ورسول الله [صلى الله عليه وآله سلم] راض عنه ودخل الجنان»[٢٣].

(٢) كان على ابن تيمية أن يلاحظ أن ممارسة الإفتاء والإشارة على رسول الله (صلى الله عليه وآله) لم تكن حكرا على أبي بكر وعمر فقد كان الإمام علي يفتي بحضور رسول الله (صلى الله عليه وآله)، وكان صحابة أخرون يشيرون على رسول الله (صلى الله عليه وآله) ولم يرد الرسول مشورتهم كما هو حال الحباب بن المنذر في معركة بدر، حتى قال له الرسول (صلى الله عليه وآله): «الرأي ما أشار به الحباب بن المنذر ... يا حباب أشرت بالرأي»[٢٤] في إيجابية واضحة وصريحة، في حين أن هناك من الأمور التي أشار فيها ابو بكر وعمر وقضيا بها في حضرة النبي(صلى الله عليه وآله) فرفضها أو تجاهلها، كما في رواية البخاري التي تقول: «كاد الخيّر

أ ن ان يهلكا أبو بكر وعمر لما قدم على النبي [صلى الله عليه وآله سلم] وفد بني تميم أشار أحدهما بالأقرع بن حابس التميمي الحنظلي أخي بني مجاشع وأشار الآخر بغيره فقال أبو بكر لعمر إنما أردت خلافي فقال عمر ما أردت خلافك فارتفعت أصواتهما عند النبي (صلى الله عليه وآله سلم) فنزلت ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ (٢٥) (٢٦).

والمعروف أن ابن تيمية يعتمد البخاري ولا يشكك به ابدا، ولكن في ذلك الموضع تجاهل روايات البخاري التي تقول بعدم توافق ابو بكر وعمر مع الرسول وعدم علمهما ورد مشورتهما، وهذا يدلل على حجم الإغفال والتغافل المتعمد عن عدم انطباق التعميم الذي ذكره من أن لا أحد يفتي ويقضي ويخطب بحضرة الرسول (صلى الله عليه وآله) إلا ابو بكر وعمر، ومن ثمَّ فهو يكشف عن تضاؤل مكانة الدليل الذي ساقه لبيان علمهما وأرجحيته على علم الإمام علي (عليه السلام).

كما أن ابن تيمية قد أعطى موقف ابو بكر من وفاة الرسول(صلى الله عليه وآله) أهمية كبرى جعله أمرا كاشفا عن مدى الشخصية العلمية التي يتحلى بها[٢٧]، ولكن عند استعراض ذلك الموقف فإننا لا نجد لأبي بكر دورا إلا في قوله: (من كان يعبد محمدا فإن محمداً قد مات ومن كان يعبد الله فإن الله حي لا يموت)[٢٨]، وبالتالي هو أمر لم يكن كاشفا عن معضلة علمية كبرى جاء حلها على يد أبي بكر حتى يعطى هذه المكانة، كما أنه وحسب الروايات ليس مخاطبة أو إزالة لشك كل الأمة بل إن المخاطب به كان شخصاً واحداً وهو

عمر بن الخطاب لإصابته بقصور علمي عن فهم وتدبر آيات القرآن النازلة مسبقا والمؤكدة على بشرية النبي(صلى الله عليه وآله) وتعرضه للموت[٢٩]، ومن ثم فإن جعله أمرا عاما وشاملا لكل الأمة أمر ليس له وجه حق، وكيف يكون كذلك وإن من الأمة من فاضت روح الرسول بينهم وهو الذي عرفهم بأنه صائر إلى ربه وهذا الأمر ينطبق على أقل تقدير بالإمام وبني هاشم، فإن كان يشمل فلا يشمل إلا من شك بوفاة الرسول وقد تثبت علمية أبي بكر على القائل أما من لم يقلها فإن ذلك الأمر لا يمكن أن يشمله.

(د) القراءة العقدية لما لم يتحقق انتسابه للتراث النبوي ودورها في التمويه:

استطاع ابن تيمية ومن خلال تبني القراءة العقدية للتراث المنسوب للنبي من أن يعيد تشكيل الفهم وإعادة الدليل للرؤى المرام استيلادها، فمن بين الأدلة التي حاول عرضها على أنها تراث نبوي معبر و مبين لأعلمية مرجعيته الدينية، هو ما روي عن الرسول (صلى الله عليه وآله) من أنه قال: «اقتدوا باللذين من بعدي أبو بكر وعمر»[٣٠].

غير أنه يمكن الإجابة على ذلك الأمر بعدة مستويات:

(١) إن ما استدل به ابن تيمية على أعلمية ابي بكر وعمر من تراث للنبي، تراث فيه من مواطن الخلل الشيء الذي يفقده قيمته الاستدلالية وينفي صدوره عن الرسول (صلى الله عليه وآله)، إذ أن أهم ما يواجه ما روج له من أمر بالاقتداء أن أصحاب الصحيحين البخاري ومسلم لم يخرجاه في مسنديهما وتجاهلاه، مما يعني أن أصلا مهما من الأصول التي يعتمدها ابن تيمية في معرفة الحديث الصحيح قد انتفى؛ لذا لم نر

ابن تيمية يذكر وجوده في الصحاح مع العلم أنه كان يركز في رده لمناقب الإمام على الوجود في تلك الصحاح.

(٢) أن ابن تيمية قد تناسى الخلل الحاصل في سلسلة سند هذا الحديث، فالحديث عليه عدة ملاحظات من جهة السند أهمها وجود عبد الملك بن عمير في سنده وهو رجل قد صرح ابن حنبل بحقه فقال (مضطرب الحديث جدا مع قلة حديثه، ما أرى له خمسمائة حديث، وقد غلط في كثير منها)[٣١] ثم أضاف الرازي أن أحمد بن حنبل (ضعف عبد الملك بن عمير جدا)[٣٢]، كما أن يحيى بن معين قد وصفه بأنه: (مخلط الحديث)[٣٣]، وأنه من الذين بان هواهم للأمويين وبوضوح، فقد كان في الكوفة أبان قدوم عبد الله ابن يقطر مبعوث الإمام الحسين (عليه السلام) إليها، وما إن ألقي القبض عليه ورمي من أعلى الدور حتى نزل عبد الملك بن عمير إليه واحتز رأسه وعندما سئل عن ذلك أجاب قائلا (أردت أن أريحه)[٣٤]، كما أنه كان من ضمن الجيش الأموي الذي قاتل الإمام الحسين (عليه السلام) يوم كربلاء وتشير بعض المدونات إلى أن وظيفته في ذلك الجيش كانت مختصة بحز رؤوس أصحاب الإمام (سلام الله عليه).

(٣) فضلا عن ذلك أن في سند الحديث المروي عن حذيفة، ربعي ابن خراش، وهو شخص لم يسمع عن حذيفة، كما أن عبد الملك بن عمير لم يسمع مباشرة من ربعي[٣٥]، هذا من جهة ومن جهة أخرى ان التقييم العلمي لربعي يتضمن عبارات عدم القبول لروايته وبشكل واضح إذ أن أكثر طرقه قد وفد إلى التراث الإسلامي عن طريق مولى ربعي وهو شخص مجهول لا وجود له ولم يرو عنه إلا عبد الملك بن

عمير[٣٦].

(٤) أما موقف العلماء من هذا الحديث فقد أنكره العقيلي وصرح عنه فقال: (حديث منكر لا أصل له)[٣٧]، وقد استهجنه ابن حزم بقوله: (لو أننا نستجيز التدليس والأمر الذي لو ظفر به خصومنا طاروا به فرحا، أو أبلسوا أسفا لاحتججنا بما روي: (اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر) ولكنه لم يصح ويعيذنا الله من الاحتجاج بما لا يصح)[٣٨].

في حين صرح الذهبي بعدم الاعتماد على رواته بقوله: (أحمد بن صليح عن ذنون المصري عن مالك عن نافع عن ابن عمر، بحديث (اقتدوا. الحديث) وهذا غلط وأحمد لا يعتمد عليه)[٣٩]، كما رواه من طريق محمد بن عبد الله بن عمر بن القاسم عن مالك عن نافع عن ابن عمر، قائلا فيه: (العمري [يعني محمد بن عبد الله المذكور] يحدث عن مالك بأباطيل)[٤٠]، بل أنه صرح في تلخيص المستدرك بأن هذا الحديث يرتكز على (سند واه جدا)[٤١]، وتابعه على ذلك ابن حجر إذ يقول: (واه جدا)[٤٢].

والعجيب أن من قدح هذا الحديث هم أناس قد روج ابن تيمية لآرائهم وعلميتهم ومكانتهم في العلم، وأخذت آراؤهم صداها عن ابن تيمية في منهاج السنة، ولكن كان ذلك في المواقف التي تقدح بالإمام (عليه السلام) وتنسجم مع التوجه الذي يسير عليه، ولكن تجاهل سمة الحفظ والصدق والاتقان التي اعطاها لهم وتناسى رؤيتهم في هذا الحديث لكون آرائهم لم تنصهر في بوتقة واحدة مع ما يريد، فهؤلاء الذين وصفهم بـ (جهابذة ونقاد وأهل معرفة بأحوال الإسناد)[٤٣] تجاهل حفظهم هذه المرة وإتقانهم كونه حين قيمهم تقييمهُ المذكور

كان موقفه ناقدا للمخالف العقدي المتمثل بالشيعة[٤٤] أما في هذا الموقف فالأمر مختلف.

ومن ثم فإن بنية هذا الزعم ودعامته التي إتّسند إليها ابن تيمية و تشبثه بما لم يتحقق انتسابه للرسول (صلى الله عليه وآله) وتقديمه قراءة عقدية له، ما هو إلا نسج غير ذي فائدة، كونه لا يقدم نتيجة كالتي يريدها مما يعني أن عليه أن يقدم ما هو اقرب للحقيقة منها، وهذا ما حاوله في النقطة الآتية.

(ثانياً) ابن تيمية وآلية ادعاء تأليف مؤلفات في التناقض العلمي عند الإمام (عليه السلام).

(أ) التناقض العلمي:

قد يكون الموروث النقلي نقطة مفصلية في ضرب المنظومة العقدية للآخر، وهذا الموروث وبالرغم من كثرة علامات الاستفهام عليه إلا أنه لم يسعف ابن تيمية إذ جاء مخيباً للآمال في إعطاء تقييم متدنٍ أو متهزهز لشخصية الإمام علي (عليه السلام) أو المناظر العقدي.

والقراءة التي استولدت يجب أن يتسلل من خلالها ما يمكن جعله مناظرا لما يستطيع ابن تيمية أن يجتزه عن منظومته العقدية وترميمها لثبوته ووجود المرجحات له، لذا وفي المقابل نراه لا يعمل على نفي الثغرات العلمية عن شخوصه، بل يعترف بذلك ولكن بالمقابل يسير باتجاه اقامة تهيئة عقلية هدفها تلقين وتقبل وجود تناقض علمي أو قصور معرفي في شخصية الإمام علي (عليه السلام) فنراه يقول: (كان يقول القول ويرجع عنه)[٤٥].

هذه التهيئة تعجل في معالجة الاسقاطات التي أحاطت بمرجعيته العقدية، ومن ثم اشراك الآخر فيها، وإفقاده أي تميز أو اتزان، فهم على السواء ولا تميز أو تباين بينهم

ويتحركون بنفس النسق القصوري، مما يتيح ضرب القداسة أو صفة التميز التي يرى الطرف الآخر بوجودها في ما يعتقده.

وفي الحقيقة إن مثل هذا الطرح لا يعتمد أو يستند إلى مرجعية إلا مرجعية الإملاء الذاتي المتولد من ادراك عقلي محكم ومتعرف بصورة جيدة على واقعية الطرح الآخر، إنه عرض لإطار التكامل المزعوم الذي تتسم وتنتمي إليه منظومته العقدية في الجانب المعرفي، واصطناع لدثار مشترك وحجابٍ يغطي أو يقتسم القصور السائد على شخوصه، لذا نراه يقدم على ارتجالية في الحكم أوقعته في دائرة التناقض مع ذاته قبل الآخرين كونه قد ذكر في موقف آخر (أن الناس إنما نقلوا عن عمر في فريضة قضائين قضى في المشركة ... مرة بعدم التشريك ...وقضى في نظيرها في العام الثاني بالتشريك وقال ذلك على ما قضينا وهذا على ما نقضي)[٤٦].

غير أنه لا بد من اشراك المناظر العقدي في هذا التناقض- الذي أوقع به إذ الجأته الحاجة إليه حينها فقد عرضه في موقف استعراض التواضع في شخصية عمر- لذا ولكي لا يترك للمتلقي أي خروج عن سلطة الدائرة المتوخاة أردفه بالقول: (والمسائل التي لعلي فيها قولان وأكثر كثيرة)[٤٧]، مع ملاحظة أن موقف مرجعيته العقدية من هذا الاضطراب العلمي هو الأصرح والشائع في الفقه حتى لا تجد مؤلفا فقهيا لا يتناول مسألة من أهم المسائل التي عرّفت عن ذلك الأمر، فمسألة التشريك أو ما يسمى بالمسألة الحمارية[٤٨] التي استدرك عمر حكمه السابق فيها وأبدله بحكم جديد ذلك أن من حاجّه كان أقوى حجة ودليلا، هي واضحة الدلالة على ذلك وتنبأ بتدنٍ

في المستوى المعرفي للخليفة عمر أحد أعمدة المدرسة السنية التي ارتأى ابن تيمية أن يجعل نفسه ممثلها الحقيقي[٤٩].

بل أن عبيدة السلماني[٥٠] وهو من كبار الفقهاء قد صرح وبشكل واضح أن عمر بن الخطاب كانت لديه تناقضات أهمها في مسألة الجدة حتى ذكر على لسانه أنه قال: (إني لأحفظ عن عمر في الجد مائة قضية كلها ينقض بعضها بعضا)[٥١] ومن ثم هو محاولة من ابن تيمية للتغطية على تقييم عبيدة السلماني وغيره لأحكام عمر من جهة، ومن جهة أخرى إغفال رأي عبيدة في أحكام عمر فادعى وألصق ذلك الأمر بالإمام علي (عليه السلام).

مما يوضح أن الدفاع العقدي هو المسيّر والموجّه لتلك الطروحات وأن قراءته قد استولد من ذلك الأمر، وأن ايجاد ثغرة في المناظر العقدي خلقت تأزماً واضطرابية فكرية مثل هذه، والذي قد يكون مشفوعا بطبيعة وزمان الظرف الذي أملى وجود تناقض مثل هذا، فهو قد تولّد في ظرف كان المناظر العقدي يعيش حالة من الأريحية والانبساط الذي سمح له بأن يتحرك بحرية أكبر مما كان عليه، فهو قد ولد في عهد الدولة المغولية عندما تبنى محمد خدابندا[٥٢] المذهب الشيعي كمعتقد رسمي لدولته[٥٣]، ونحن نعرف ما للدولة المغولية من صورة قاتمة متوحشة عنجهية في التراث السني، وابن تيمية وإن لم يصرح بذلك غير أنها بالتأكيد اسقاطات أخذت مأخذها في نفسه.

كما يمكن أن يضاف إليه أن هذا الطرح قد تولد متماشيا مع شدة وتأكيد المناظر العقدي على أن من أدلة صحة إمامة الإمام علي (عليه السلام) هو تفوقه في الجانب

المعرفي وهيمنته المطلقة في التعرف والتعريف بكتاب الله وسنة نبيه وهو أمر وجد مبثوثا في مواطن كثيرة من تراث المسلمين، وافتقادها للآخر العقدي[٥٤].

(ب) ادعاء مؤلفات في التناقض العلمي للإمام علي (عليه السلام).

لقد استنتج ابن تيمية نتيجة لما قاله من تناقض علمي في شخصية الإمام(عليه السلام) أن انحسر من تبنى فقهه، مما دفع العلماء حسب ابن تيمية إلى أن يؤلفوا كتبا في ذلك التناقض العلمي والمخالف لسنة الرسول (صلى الله عليه وآله)، وقد أوردها ابن تيمية بعدة صيغ نذكرها تباعا:

(١) قال ابن تيمية (المسائل التي خالف علي سنة الرسول كثيرة ذكرها الشافعي في كتاب اختلاف علي وعبد الله وذكرها محمد بن نصر في كتاب رفع اليدين في الصلاة)[٥٥].

(٢) (وقد جمع الشافعي ومحمد بن نصر المروزي المسائل التي تركت من قول علي وابن مسعود فبلغت شيئا كثيرا وكثير منها قد جاءت السنة بخلافه كالمتوفى عنها الحامل، فإن مذهب علي [عليه السلام] أنها تعتد أبعد الأجلين وبذلك أفتى أبو السنابل بن بعكك في حياة النبي [صلى الله عليه وآله] فلما جاءته سبيعة الأسلمية وذكرت ذلك له قال كذب أبو السنابل بل حللت فانكحي من شئت[٥٦] وكان زوجها قد توفي عنها بمكة في حجة الوداع)[٥٧].

(٣) (وقد جمع الشافعي ومحمد بن نصر المروزي كتابا كثيرا فيما لم يأخذ به المسلمون من قول علي لكون قول غيره من الصحابة أتبع للكتاب والسنة وكان المرجوح من قوله أكثر من المرجوح من قول أبي بكر وعمر وعثمان والراجح من أقاويلهم أكثر

فكيف أنهم كانوا يلتجئون إليه في أكثر الأحكام)[٥٨].

(٤) (وقد جمع الشافعي في كتاب خلاف علي و عبد الله من أقوال علي التي تركها الناس لمخالفتها النص أو معنى النص جزءا كبيرا وجمع بعده محمد بن نصر المروزي أكثر من ذلك، فإنه كان إذا ناظره الكوفيون يحتج بالنصوص فيقولون نحن أخذنا بقول علي وابن مسعود فجمع لهم أشياء كثيرة من قول علي وابن مسعود تركوه أو تركه الناس يقول إذا جاز لكم خلافهما في تلك المسائل لقيام الحجة على خلافهما)[٥٩].

(٥) (وقد جمع الشافعي من ذلك كتابا فيه خلاف علي وابن مسعود لما كان أهل العراق يناظرونه في المسألة فيقولون قال علي وابن مسعود ويحتجون بقولهما فجمع الشافعي كتابا ذكر فيه ما تركوه من قول علي وابن مسعود وجمع بعده محمد بن نصر المروزي كتابا أكبر من ذلك بكثير ذكره في مسألة رفع اليدين في الصلاة لما احتج عليه فيها بقول ابن مسعود)[٦٠].

والحقيقة أننا في موقف ينبغي فيه ملاحظة عدة أمور اهمها موضوع الكتاب الذي ألفه الشافعي و تابعه عليه محمد بن نصر المروزي، فهل يا ترى هو إحصاء وجرد للمسائل التي خالف فيها الإمام (عليه السلام) وابن مسعود السنة والنصوص الشرعية، أم ان موضوعه يتعلق بالمسائل التي تركها المسلمون من أحكام الإمام (عليه السلام)، أو لا هي المسائل التي خالف أهل الكوفة فيها الإمام (عليه السلام) وابن مسعود، وأن الشافعي والمروزي ونظرا لمعرفتهم بتبني أهل الكوفة لفقه الإمام أراد أن يعرفهم ما خالفوا به الإمام(عليه السلام) من المسائل وذلك من باب ألزموهم بما ألزموا

به أنفسهم، أو أن موضوعه ومحتواه شيء آخر.

ويبدو أن ابن تيمية عانى من اضطرابية كبيرة نتيجة لهذا العرض المرتبك، فقد من خلالها الأمانة العلمية، إذ من المؤسف أن نجده يموه على حقيقة الموضوع ويستغله استغلالا يتماشى مع ما يلائم مبتغاه ورؤيته، مما أدى إلى اسقاطه في تناقضات واختلاقات، فهو لم يحسم أمره في موضوع ذلك الكتاب فتارة يكون مخالفات الإمام(عليه السلام) وابن مسعود للسنة، وأخرى ما تركه الناس أو المسلمون من مسائل الإمام وابن مسعود، وهذا كله في جانب وحقيقة موضوع الكتاب في جانب آخر، فهو قد ادعى أن الشافعي قد ألف كتابا في هذه المواضيع غير المحسومة عنده ثم تابعه المروزي على ذلك، في حين ينبغي التفريق بين ما يخص الشافعي والمروزي.

إذ ذكر البيهقي أن هناك مجموعة من المسائل أوردها الشافعي واحتج بها على العراقيين وذلك تعريفا منه لخلافهم للإمام وعبد الله بن مسعود كمسألة تقبيل الصائم والميراث والزنى والمرأة المتوفى عنها زوجها ومسائل أخرى أشار إليها في كتابه معرفة السنن والآثار[٦١] وهو ليس مختصاً بتناقضات الإمام (عليه السلام) في الأحكام ومخالفة السنة.

ثم إن ما وجدناه عن الكتاب المزعوم لمحمد بن نصر المروزي يختلف اختلافا جذريا لما روج له ابن تيمية وادّعاه، إذ صرح البعض ان للمروزي كتاباً ألفه في مخالفات ابي حنيفة للإمام علي (عليه السلام) وابن مسعود[٦٢]، وليس له أدنى علاقة بمخالفة الإمام للنصوص الشرعية.

ومن ثم فحصيلة هذين المؤلفين لا تعدو أن تخرج مواضيعهما عن

المخالفات التي وقعت فيها الأمة نتيجة لتركها أحكام الإمام علي (عليه السلام) ولا تندرج تحت مخالفات الإمام للسنة والتي عبر عنها ابن تيمية بأنها كثيرة، فشتان ما بين مخالفة النصوص الشرعية، وبين ما خالفته أو تركته الأمة من أحكام الإمام، إذ ان هذا الأمر يعد منقصة على الأمة لا على الإمام (عليه السلام)، لذا كان على ابن تيمية أن ينتقد الأمة ويوجه أشد الانتقادات كونها قد خالفت باب مدينة علم رسول الله (صلى الله عليه وآله) وأعلم الناس بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله)، غير أنه وضع مقياساً للفقه الذي ينتمي إليه ومن ثم فإن تناقض هذا الفقه مع أحكام الإمام (عليه السلام) عده مخالفات للإمام (عليه السلام) نفسه، لأنه- أي ابن تيمية- أراد من الإمام(عليه السلام) أن يتبع سنة غير رسول الله وإلا فهو مخالف(للسنة)!!.

ويبدو أن النقطة المفصلية في كل هذا التهويل هو لرد الموروث المتعارف عن رمزيته المذهبية والتي كانت واضحة الملامح في عوزها العلمي مما حتم عليه أن يرممه ويسد منطقة الفراغ فيها عن طريق الإمام، لذا جاءت محاولته الإستغرابية وبتعجبية عميقة تقول (فكيف أنهم كانوا يلتجئون إليه في أكثر الأحكام).

فموضوع كتاب اختلاف علي وعبدالله لا يؤدي إلى النتيجة التي رتبها ابن تيمية من أنه تأليف للشافعي في متناقض الإمام وعبد الله ابن مسعود مع الكتاب وإنما جاء هذا الكتاب ليعبر عن مقصد لم يكن خافيا على ابن تيمية نفسه.

وحتى مع هذا فإن ملاحظة تراث الشافعي الفقهي لا يدلل على أن لديه اعتراضاً على فقه الإمام او الإعراض عنه جملة وتفصيلا، أو انه

قد ورد فيه ما يمكن ان يستنتج منه أنه ترك من قول علي لكون قول غيره من الصحابة أتبع للكتاب والسنة وكان المرجوح من قوله أكثر من المرجوح من قول أبي بكر وعمر وعثمان والراجح من أقاويلهم أكثر، وإنما وجدنا هناك مسائل كثيرةً يأخذ بها بقول الإمام.

وحتى لو وجدت مخالفة الشافعي للإمام فهل هي ناتجة فعلا عن تثبته في مخالفة الإمام للنصوص والسنة؟، أي هل هي نتاج قناعة وحجة شرعية أم هي إنسياق وراء الموروث ورغبة في عدم التحرر من سلطته؟!، لأن هذا التحرر قد يصطدم ويضرب المنظومة العقدية والمذهبية التي ينتمي إليها الشافعي.

كما يلاحظ أنه- اي مخالفته لرأي الإمام في المسألة الفقهية- هي مخالفة ليست بالرافضة غاية الرفض أو لكونها بعيدة عن النص الشرعي، وإنما عرضها عرض نقاش أوردت فيه الوجوه المختلفة لحكم المسألة، ولكن بوجود رأي لأبي بكر أو عمر في المسألة، أملى عليه تبنيها لما يعتقده هو بأعلمية وصحة رأي أبي بكر أو عمر وأفضليتهما على الإمام، وهو اعتقاد له ما يعارضه ويعاكسه ويتفوق عليه، وحتى بوجود ذلك فإنه لم يستطع أن يتجاهل رأي الإمام في المسائل الفقهية، فقد روى في كتابه الأم (أبصر عمر بن الخطاب على عبد الله بن جعفر ثوبين مضرجين وهو محرم فقال: ما هذه الثياب؟ فقال علي بن أبي طالب [عليه السلام]: ما أخال أحدا يعلمنا السنة، فسكت عمر)[٦٣] مما يعني أنه ينقل إقرار عمر بذلك الأمر و تأييده له كونه لم يغير فيه أو يعترض عليه.

ويضاف إليه ان الشافعي بالرغم من تقنينه للفقه السني إلا أن فقه وآراء الإمام وجدت حاضرة في تراثه،

فكيف يدعي ابن تيمية تأليفه في مخالفات الإمام للنص الشرعي؟؟!.

ثم أين كان ابن تيمية عن كل ما ذكره الشافعي عن الإمام من محاسن، بل يكفي قوله: (أنه لما أجاب عن مسألة قيل له: خالفت علي بن أبي طالب! فقال: أثبت لي هذا عن علي ابن أبي طالب، حتى أضع خدي على التراب وأقول قد أخطأت)[٦٤] في دلالة أنه ما من مسألة ثبت فيها رأي للإمام إلا ورجحها على غيرها حتى وإن كان للخلفاء رأي فيها، وهذا بحد ذاته رد على ابن تيمية في أنه كان يرجح رأي غير الإمام عليه.

ثم ما هي محددات السنة التي ينبغي الالتزام بها، وكيف استطاع ابن تيمية أن يحدد أن عليا خالف السنة، لماذا لا يعكس الأمر، هل وجد ابن تيمية ضالته في القراءة المعكوسة للشافعي- على فرض وجودها-، ثم هل يصح أن يرجح قول الشافعي في أن ما ذهب إليه هو سنة الرسول ولا يرجح قول الإمام الذي تعاصر مع صاحب السنة ورأى أحكامه وأفعاله وحتى قيل عنه أنه أعلم بالرسول من كل المعاصرين له، كيف يقصى ذلك المعروف ويدنى قول الشافعي، ثم من أجاز للشافعي أن يدّعي مخالفة الإمام للسنة، هذا إن لم يكن الأمر عبارة عن ذاتية ابن تيمية ورؤيته أراد تسويقها عن طريق غيره فوجد أنسب الأمور هي إلصاقها بالشافعي.

وقد ذكرنا في ما سبق أن محمد بن نصر المروزي كان قد ألف كتابا في مخالفات أبي حنيفة للإمام علي وابن مسعود، وهو يدلل على مدى التمويه الذي مارسه ابن تيمية في حجب الحقيقة، وإن كان قد ادعى ذلك فإن عليه جملة من الاعتراضات أهمها:

هل ان محمد بن نصر كان ينتقص

من الإمام أم هو رد على أبي حنيفة، يبدو أنه كان ردا على أبي حنيفة كون عنوان الكتاب هو (مخالفات) أي أن ابا حنيفة خالف الأصول، وإلا لماذا لم يقل أنه اجتهادات، وهذه اللفظة توحي وتدلل على أن هناك أصلاً ثابتاً معمولاً به قد خولف، وتوحي إلى القصدية التي كانت عند أبي حنيفة في هذه المخالفات و الاتصاف بها.

كما أن آراء الإمام سابقة لأبي حنيفة، فأبو حنيفة ولد سنة ٨٠هـ، مما يعني أن هذه الآراء مطروحة ومتداولة عند الصحابة والتابعين ومن خالفها أبو حنيفة، وهو بذلك لم يخالف الإمام فقط، بل خالف جيلين ممن تداولوا هذه الآراء، وحتى حسب مقاييس أهل السنة فإن القياس بين الإمام وأبي حنيفة غير صحيح ولا يوجد فيه تناسب، إذ يرون أن جيل الصحابة هم أعلم ثم من تبعهم وهكذا.

ثم أن مخالفة أبي حنيفة كانت بداية لتأسيس مذهبي مدعوم من السلطة مما يعني تأسيس مذهب فقه السلطة ويحاول أن يلزم الناس بأن يعتقدوه ويعتنقوه، والسلطة مخالفة لمذهب الإمام علي (عليه السلام)، وهذا الأمر قد يكون موضحا لوجود تلك المخالفة، يضاف إليه إن من يتجرأ على مخالفة الرسول (صلى الله عليه وآله) من المؤكد أنه سيتجرأ على مخالفة الإمام، فعن أبي صالح الفراء ذكر أن يوسف بن السباط قال (رد أبو حنيفة على رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أربعمائة حديث، فقلت له : يا أبا محمد تعرفها ؟ قال: نعم، قلت: أخبرني بشيء منها، فقال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) للفرس سهمان وللرجل سهم، قال أبو حنيفة: لا أجعل سهم بهيمة أكثر من سهم المؤمن)[٦٥].

يضاف إلى ذلك كله لو نظرنا إلى

تقييم أهل السنة لأبي حنيفة هل نجد أنهم يعطونه وفقهه من المكانة مثلما يعطون الإمام علياً (عليه السلام)، أو يقيمون شخصيته كما يقيمون شخصية الإمام، والنص الآتي خير دليل على المكانة المتدنية التي وضع فيها أبو حنيفة وفقهه: (ذكر الخطيب البغدادي بالإسناد إلى أبي بكر محمد ابن عبد الله بن صالح الأسري الفقيه المالكي قال: سمعت أبا بكر بن أبي داود السجستاني يوما وهو يقول لأصحابه: ما تقولون في مسألة اتفق عليها مالك وأصحابه، والشافعي وأصحابه، والأوزاعي وأصحابه، والحسن بن صالح وأصحابه، وسفيان الثوري وأصحابه، وأحمد بن حنبل وأصحابه؟ فقالوا: يا أبا بكر لا تكون مسألة أصح من هذه، فقال: هؤلاء كلهم اتفقوا على تضليل أبي حنيفة)[٦٦].

ومن ثم فقد أتت محاولة ابن تيمية تلك لمعارضة الحالة الإسلامية التي توافقت على قداسة وعظم وعلو كعب شخصية الإمام علي (عليه السلام) في المجالات كافة لا في المجال العلمي فقط، غير أن التفكير بعين المذهب جعله يستعرض رؤى لا تعتمد إلا على الجدل المخروق والذي مثله كمثل ﴿فأمّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ كَذَلِكَ يَضْرِبُ الله الْأَمْثَالَ﴾[٦٧].

الخاتمة

من خلال العرض المتقدم يلاحظ عدة أمور أهمها:

(١) إن تقنيات الخطاب المتصنع التي حاول ابن تيمية أن يعتمدها في ترجيح أعلمية الصحابة التي تتفق مع التوجه العقدي الذي يمثله لم ترتكز إلا على جانب يحمل كثيراً من المغالطات لنصوص القرآن الكريم والأثر النبوي المفسر لها والدال

على عظم المكانة المعرفية للإمام علي (عليه السلام).

(٢) يفعل ابن تيمية في ما طرحه من تابعية معرفية الإمام علي (عليه السلام) لغير رسول الله (صلى الله عليه وآله) منهج العموم دونأن يقدم نماذج واضحة أو محددة تدل على تلك المتابعة المزعومة لآخرين غيره (صلى الله عليه و آله) والتي استطاعت أن تسهم في تنضيج الشخصية العلمية للإمام علي (عليه السلام).

(٣) يلاحظ استحواذ المرويات التي لم يتحقق انتسابها للرسول (صلى الله عليه و آله) أو للإمام علي (عليه السلام) في النتائج المقدمة من قبل ابن تيمية والتي رجح من خلالها فصيلاً معيناً من الصحابة في الجانب العلمي على الإمام علي (عليه السلام)، إذا كانن أهم سمات هذه المرويات هي القدح في رواتها وتعارضها مع المتحقق صحته وانتسابه من مرويات للرسول والإمام علي (صلوات الله عليهما وسلامه) والمرجح لشخصيته (سلام الله عليه) في كافة المجالات على غيره إلا رسول الله (صلى الله عليه وآله).

(٤) إن طروحات التناقض العلمي في شخصية الإمام علي (عليه السلام) التي حاول ابن تيمية أن يعرضها كانت مسيرة ونتيجة للدفاع العقدي، وإن قراءته قد استولدت نتيجة تأزم واضطرابية فكرية عجز التراث أن يحقق غاياتها، مما أدى إلى افتقار طروحاته للأمانة العلمية ومن ثم اسقاطه في تناقضات و اختلاقات، لما عانته الرمزية العقدية الخاصة به من عوز علمي واضح في ملامحها.

الهوامش

(١) منهاج السنة، ٤/ ٣٧٤- ٣٧٥.

(٢) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١١/ ٤٤.

(٣) ابن الصديق المغربي، فتح الملك العلي بجميع صفحاته.

(٤) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٩/ ٨٤.

(٥) الصدوق، الخصال، ٥٧٢، النعمان المغربي، شرح الأخبار ٢/ ٣٠٨، الطبري الشيعي، دلائل الإمامة، ٢٣٥.

(٦) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١٨/ ٣٤٦- ٣٤٧.

(٧) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١/ ٢١٣.

(٨) الايجي، المواقف، ٣/ ٦٢٧، القاضي الجرجاني، شرح المواقف، ٨/ ٣٧٠.

(٩) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١٣/ ١٩٧.

(١٠) منهاج السنة، ٣/ ٥١٣.

(١١) منهاج السنة، ٤/ ٣٦٩.

(١٢) منهاج السنة، ٤/ ٣٦٤.

(١٣) منهاج السنة، ٤/ ٤١٦.

(١٤) منهاج السنة، ٤/ ٥٤٢.

(١٥) منهاج السنة، ٤/ ٥٤ ٢.

(١٦) ابن عدي، الكامل، ١/ ٤٣٠، الذهبي، ميزان الاعتدال، ١/ ٢٥٦، الزيلعي، تخريج الأحاديث والآثار، ١/ ٤٢٩، الميلاني، دراسات في منهاج السنة، ٢٢٧.

(١٧) البخاري، التاريخ الكبير، ٢/ ٥٤، الزيلعي، تخريج الأحاديث والآثار، ١/ ٤٢٩.

(١٨) اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ٢/ ١٣٣.

(١٩) احمد بن حنبل،المسند، ١/ ٧٧، النسائي، السنن الكبرى، ٥/ ١٤١، البيهقي، السنن الكبرى، ٢/ ٢٤٧.

(٢٠) احمد بن حنبل، المسند، ١/ ٨٠، البخاري، الصحيح، ٤/ ١٩ ،٥/ ٨٩، مسلم، الصحيح، ٧/ ١٦٨.

(٢١) احمد بن حنبل، المسند، ٣/ ٣٩٣، البخاري، الصحيح، ٦/ ٦٦-٦٧، مسلم، الصحيح، ٨/ ٩.

(٢٢) مولى لبني مخزوم أسر في سرية نخلة

فأسلم، ثم قتل يوم بئر، ينظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٤/ ١٣٧، ابن الأثير، أسد الغابة، ٢/ ٣٨.

(٢٣) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٤/ ١٣٧.

(٢٤) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٣/ ٥٦٧.

(٢٥) سورة الحجرات، الآية: ٢.

(٢٦) صحيح البخاري، ٦/ ٤٦، ٨/ ١٤٥.

(٢٧) منهاج السنة، ٤/ ٣٦٣ وما بعدها.

(٢٨) احمد بن حنبل، المسند، ٦/ ٢٢٠، البخاري، الصحيح، ٥/ ١٤٣.

(٢٩) احمد بن حنبل، المسند، ٦/ ٢٢٠، البخاري، الصحيح، ٥/ ١٤٣.

(٣٠) ابن أبي شيبة، المصنف، ٧/ ٤٧٣، احمد بن حنبل، المسند، ٥/ ٣٨٢، الترمذي، السنن، ٥/ ٣٣٦، البيهقي، السنن الكبرى، ٥/ ٢١٢، ابن قدامة، المغني، ٣/ ٥٣٥.

(٣١) الرازي، الجرح والتعديل، ٥/ ٣٦١.

(٣٢) الرازي، الجرح والتعديل، ٥/ ٣٦١، وينظر: ابن المبرد، بحر الدم، ١٠٢.

(٣٣) الرازي، الجرح والتعديل، ٥/ ٣٦١.

(٣٤) ابو مخنف، مقتل الحسين، ٧٩، الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ٤/ ٣٠٠، المفيد، الإرشاد، ٢/ ٧١، الفتال النيسابوري، روضة الواعظين، ١٧٨، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ٤/ ٤٣.

(٣٥) المناوي، فيض القدير، ٢/ ٧٣.

(٣٦) ابن عبد البر، جامع بيان العلم، ٢/ ١٨٣، ابن حزم، الاحكام في أصول الاحكام، ٦/ ٨٠٩، الذهبي، ميزان الاعتدال، ٤/ ٣١٧.

(٣٧) الضعفاء، ٤/ ٩٥.

(٣٨) ابن حزم، الفصل في الملل، ٤/ ١٠٨.

(٣٩) ميزان الاعتدال، ١/ ١٠٥.

(٤٠) ميزان الاعتدال، ٣/ ٦٦١.

(٤١) ٣/ ٧٥.

(٤٢) لسان الميزان، ١ / ١٨٨. وينظر: الميلاني، رسالة في حديث الاقتداء بجميع صفحاته.

(٤٣) منهاج السنة، ١/ ٤٢.

(٤٤) منهاج السنة، ١/ ٤٢.

(٤٥) منهاج السنة، ١/ ٤٢.

(٤٦) منهاج السنة، ٣/ ٧٦٥.

(٤٧) منهاج السنة، ٣/ ٧٦٥.

(٤٨) المسألة الحمارية نسبة إلى الحمار: المسألة

الحمارية في باب ميراث ذوي الفرائض هي: ماتت امرأة وتركت: زوجها وأمها، وإخوتها لأمها، وإخوتها لأبيها وأمها، وسميت بذلك لأن عمراً حرم ولد الأبوين، فقال بعضهم: يا أمير المؤمنين هب أن أبانا كان حمارا أليست أمنا واحدة؟!! ابن قدامة، المغني، ٧/ ٢٢، ابن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز، ٢/ ١٩، ابن حجر العسقلاني، الدراية في تخريج أحاديث الهداية، ٢/ ٢٩٨، الفخر الرازي، المحصول، ٥/ ٣٩٠، الشربيني، مغني المحتاج، ١/ ٣٩٧.

(٤٩) ابن قدامة، المغني، ٧/ ٢٢، ابن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز، ٢/ ١٩، ابن حجر العسقلاني، الدراية، ٢ / ٢٩٨، الفخر الرازي، المحصول، ٥/ ٣٩٠، الشربيني، مغني المحتاج، ١/ ٣٩٧.

(٥٠) عبيدة السلماني بن عمرو وقيل: عبيدة ابن قيس الكوفي أحد الأئمة وكبار الفقهاء بالكوفة أسلم في حياة النبي (صلى الله عليه وآله) روى عن الإمام علي كان من أهل العلم والقضاء، وكان شريح القاضي إذا اشتد عليه الشيء قال: إن هاهنا رجلا من بني سلمان فيه جرأة فيرسل إلى عبيدة، مات ٧٢هـ وقيل ٧٣هـ، العجلي، معرفة الثقات، ٢/ ١٢٤، السمعاني، الأنساب، ٣/ ٢٧٦، الذهبي، الكاشف، ١/ ٦٩٤، الصفدي، الوافي بالوفيات، ١٩/ ٢٧٨.

(٥١) البيهقي، السنن الكبرى، ٦/ ٢٤٥، ابن حجر العسقلاني، تغليق التعليق، ٥/ ٢١٩، المتقي الهندي، كنز العمال، ١١/ ٥٨، المناوي، فيض القدير، ١/ ٢٠٥.

(٥٢) محمد خدابنده أولجايتو بن أرغون بن هولاكو، شقيق محمود غازان ،ولد سنة(٦٧٨ هـ) وتولى حكم الدولة الإلخانية سنة (٧٠٤هـ) فأصبح ثامن ملوكها، توفي سنة (٧١٦هـ)، وفي عهده تحولت المناطق الخاضعة لسيطرته إلى التشيع وأصبح مذهبا رسميا لدولته، الصفدي، الوافي بالوفيات، ٢/ ١٢٩- ١٣٠.

(٥٣) منهاج السنة، ١/ ٦١، ينظر، الجابري، فلسفة ابن تيمية، ٣٥.

(٥٤) الطبري، التفسير، ٢٩/ ٦٩، ابن أبي حاتم الرازي، التفسير، ١٠/ ٣٦٩- ٣٧٠،

الثعلبي، التفسير، ١٠/ ٢٨، الواحدي، اسباب النزول، ٢٩٤، السمعاني، التفسير، ٦/ ٣٦، الحاكم الحسكاني، شواهد التنزيل، ٢/ ٣٦١- ٣٧٨، الزمخشري، الكشاف، ٤/ ١٥١، الفخر الرازي، التفسير، ٣٠/ ١٠٦، ابن المنيرالأسكندري، الإنصاف، ١/ ٤٥٢، وينظر: الجابري، فلسفة ابن تيمية، ٤٠ وما بعدها.

(٥٥) منهاج السنة، ٣/ ٥٣٧.

(٥٦) ينظر: الشافعي، المسند، ٢٤٤، الرسالة، ٥٧٥، عبد الرزاق الصنعاني، المصنف، ٦/ ٤٧٤،أحمد بن حنبل، المسند، ١/ ٤٧٧، البيهقي، السنن الكبرى، ٧/ ٤٢٩، معرفة السنن والآثار، ٦/ ٤٨.

(٥٧) منهاج السنة، ٣/ ٥٨٥.

(٥٨) منهاج السنة، ٤/ ٥٤٣.

(٥٩) منهاج السنة، ٤/ ٥٥٣.

(٦٠) منهاج السنة، ٤/ ٤٣- ٤٤.

(٦١) ٢/ ٣٢٩، ٢/ ٣٥١، ٢/ ٥٢٣، ٣/ ٣٨٤، ٥/ ٦٥، ٥/ ٢٧٩، ٥/ ٤٧٦.

(٦٢) أبو اسحاق الشيرازي، طبقات الشافعية، ١٠٦- ١٠٧، السبكي، طبقات السبكي، ٢/ ٢٤٧، ابن عساكر، تاريخ دمشق، ٥٦/ ١١٠، الذهبي، سير اعلام النبلاء، ١٤/ ٣٨. ابن النديم، الفهرست، ٢٩٥.

(٦٣) الشافعي، كتاب الأم، ٢/ ١٦١.

(٦٤) ابن النديم، الفهرست، ٢٩٥.

(٦٥) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ١٣/ ٣٩٠.

(٦٦) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ١٣/ ٢٨٣.

(٦٧) سورة الرعد، الآية: ١٧.

المصادر

القرآن الكريم

(١) ابن أبي حاتم الرازي، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر (٣٢٧هـ/ ٩٣٨م)، تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل (ط١، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية- بحيدر آباد الدكن- الهند سنة ١٢٧١ هـ/ ١٩٥٢م).

(٢) ابن أبي الحديد، عز الدين أبو حامد بن هبة الله بن محمد بن محمد بن الحسين ابن أبي الحديد المدائني(٦٥٦هـ/ ١٢٥٨م)، شرح نهج البلاغة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (ط١، دار احياء الكتب العربية، بيروت- لبنان، ١٣٧٨ هـ/ ١٩٥٩م).

(٣) ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم ابن عثمان ابن أبي بسكر بن أبي شيبة الكوفي العبسي (٢٣٥هـ/ ٨٤٩م)، المصنف، تحقيق وتعليق: سعيد اللحام(ط١، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،بيروت/ لبنان، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م).

(٤) ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم ابن محمد بن عبد الكريم بن الشيباني(٦٣٠هـ/ ١٢٣٢م)، أسد الغابة في معرفة الصحابة، (دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، د. ت).

(٥) ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد ابن عبد الحليم (٧٢٨هـ / ١٣٢٨م)، منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، تحقيق: محمد رشاد سالم (دار الفضيلة للنشر، الرياض- السعودية، ١٢٤٢هـ).

(٦) ابن حبان، علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (٣٥٤ هـ/ ٩٦٥م)، الثقات (ط١، حيدر آباد الدكن- الهند، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م)، صحيح ابن حبان، تحقيق: شعيب الارنؤوط (ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م).

(٧) ابن حجر، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ/ ١٤٤٨م)، الإصابة في تميز الصحابة، دراسة وتحقيق: عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض (ط١، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م)، لسان الميزان (ط٢، مؤسسة الأعلمي، بيروت-

لبنان، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧١م)، مقدمة فتح الباري، تقديم: حسن عباس زكي (ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، ١٤٠٨هـ/ ١٩٩٨م)، الدراية في تخريج أحاديث الهداية، تصحيح وتعليق: عبد الله هاشم اليماني (دار المعرفة، بيروت- لبنان).

(٨) ابن حزم، أبو محمد علي بن حزم الأندلسي الظاهري (٤٥٦هـ/ ١٠٦٣م)، الاحكام في أصول الاحكام، نشر: زكريا علي يوسف(مطبعة القاهرة، القاهرة- مصر، ١٣٤٥هـ/ ١٩٢٦م)، المحلى، تحقيق: احمد محمد شاكر(دار الفكر، بيروت- لبنان، د. ت.).

(٩) ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، (٨٠٨ هـ/ ١٤٠٥م)، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، (ط١، دار الفكر، بيروت- لبنان، ١٤٣١ هـ/ ٢٠٠١م).

(١٠) ابن راهويه، إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي المروزي (٢٣٨هـ/ ٨٥٢م)، مسند اسحاق بن راهويه، تحقيق: عبد الغفور عبد الحق حسين برد البلوشي، (ط١، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة- المملكة العربية السعودية، ١٤١٢ هـ/ ١٩٩١م).

(١١) ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع الزهري ت (٢٣٠هـ/ ٨٤٤م)، الطبقات الكبرى، (دار صادر، بيروت- لبنان).

(١٢) ابن الصباغ المالكي، علي بن محمد بن أحمد المكي (٨٥٥ هـ/ ١٤٥١م)، الفصول المهمة في معرفة الأئمة، تحقيق: سامي الغريري (ط١، دار الحديث، قم المقدسة- ايران، ١٤٢٢هـ).

(١٣) ابن عبد البر، أبو عمر يوسف أحمد بن عبد الله أحمد بن محمد أحمد بن عبد البر النمري (٤٦٣هـ/ ١٠٧٠م)، الاستذكار، تحقيق: سالم محمد عطا ومحمد علي معوض (ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م)، الإستيعاب في معرفة الأصحاب، تحقيق: علي محمد البجاوي (ط١، دار الجيل، بيروت- لبنان، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م).

(١٤) ابن عبد ربه، أحمد بن محمد الأندلسي (٤٢٨ هـ/ ٩٤١م)، العقد الفريد، تصحيح:

محمد أمين (القاهرة- مصر، ١٩٤٩م).
(١٥) ابن عدي، أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني ت (٣٦٥ه / ٩٧٦م)، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: يحيى مختار غزاوي (ط٣، دار الفكر، بيروت- لبنان، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م).
(١٦) ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن ابن هبة الله بن عبد الله الشافعي (٥٧١ هـ/ ١١٧٥م)، تاريخ مدينة دمشق ، تحقيق : علي شيري (ط٢ ، دار الفكر، بيروت- لبنان، ١٤١٥ هـ/ ١٩٩٥م).
(١٧) ابن عطية، أبو بكر غالب بن عبد الرحمن بن غالب بن عبد الرؤوف ت (٥٤٦هـ/ ١٠٥١م)، المحرر الوجيز في تفسير كتاب الله العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافعي محمد (ط١، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م).
(١٨) ابن قدامة، أبو محمد عبد الله بن أحمد ابن محمد ت (٦٢٠هـ/ ١٢٣٢م)، المغني، (دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان).
(١٩) ابن ماجة، ابو عبد الله محمد بن يزيد القزويني ابن ماجة (ت ٢٧٥هـ/ ٨٨٨م)، سنن ابن ماجة، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي (ط١، دار الفكر، بيروت- لبنان، ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤م).
(٢٠) ابن مردويه، أبو بكر أحمد بن موسى ابن مردويه الإصفهاني(٤١٠هـ/ ١٠١٩م)، مناقب الإمام علي(عليه السلام)، جمع وتحقيق عبد الرزاق محمد حسين حرز الدين، (ط٢، دار الحديث، قم المقدسة- ايران، ١٤٢٢هـ).
(٢١) ابن النديم، أبو الفرج محمد بن اسحق ت (٤٣٨هـ/ ١٠٤٧).، كتاب الفهرست، تحقيق: ابراهيم رمضان، (ط٢، دار المعرفة، بيروت- لبنان، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م).
(٢٢) أبو جعفر الإسكافي، محمد بن عبد الله المعتزلي (٢٢٠ هـ/ ٨٣٥م)، المعيار والموازنة في فضائل الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (صلوات الله عليه) وبيان أفضليته على جميع العالمين بعد الأنبياء والمرسلين، تحقيق: محمد باقر المحمودي (ط١، د. م، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨١م).
(٢٣) أبو داود السجستاني، سليمان بن

الأشعث (٢٧٥هـ/ ٨٨٨م)، السنن، تحقيق: سعيد محمد اللحام (ط١، دار الفكر، بيروت- لبنان، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م).

(٢٤) ابو داود الطيالسي، سليمان بن داود (٢٠٤ هـ/٨١٨م)، مسند أبي داوود (دار المعرفة، بيروت- لبنان، د. ت).

(٢٥) ابو الليث السمرقندي، نصر بن محمد بن ابراهيم (٣٨٣هـ/ ٩٩٣م)، تفسير السمرقندي، تحقيق: محمود مطرجي (دار الفكر، بيروت- لبنان، د.ت).

(٢٦) ابو يعلى الموصلي، أحمد بن علي بن المثنى التميمي (٣٠٧ هـ/ ٩١٩م)، مسند أبي يعلى الموصلي، تحقيق: حسين سليم أسد (دار المأمون للتراث، دمشق- سوريا).

(٢٧) أحمد بن حنبل، احمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، (٢٤١هـ / ٨٥٥م)، المسند(دار صادر، بيروت- لبنان، د. ت).

(٢٨) الأربلي، أبو الحسن علي بن عيسى بن أبي الفتح (٦٩٣ هـ / ١٢٦٥م)، كشف الغمة في معرفة الأئمة (ط٢، دار الأضواء، بيروت- لبنان، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م).

(٢٩) الأيجي، عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد، (٧٥٩هـ / ١٣٥٩م)، المواقف، تحقيق: عبد الرحمن عميرة (ط١، دار الجيل، بيروت- لبنان، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م).

(٣٠) الباجي، أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد ابن أيوب المالكي (٤٧٤ هـ/ ١٠٨١م)، التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح، دراسة وتحقيق: أحمد البزار (وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مراكش- المغرب، د. ت.).

(٣١) البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل ابن إبراهيم الجعفي (٢٥٦هـ/ ٨٦٩م)، صحيح البخاري، (دار الفكر، بيروت- لبنان، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م).

(٣٢) البيهقي، ابو بكر أحمد بن الحسين بن علي(٤٥٨هـ/ ١٠٦٥م)، السنن الكبرى ،(دار الفكر، بيروت- لبنان، د. ت).

(٣٣) الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة (٢٧٩هـ/ ٩٠٩م)، الجامع الصحيح، تحقيق وتصحيح: عبد الوهاب عبد اللطيف

(ط ٢، دار الفكر، بيروت- لبنان، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م).

(٣٤) الحاكم النيسابوري، ابو عبد الله محمد ابن عبد الله بن محمد، (٤٠٥ هـ/ ١٠١٤م)، المستدرك على الصحيحين، تحقيق: يوسف عبد الرحمن المرعشلي (دار المعرفة، بيروت- لبنان، د. ت).

(٣٥) الحلبي، نور الدين علي بن ابراهيم بن محمد (٩٧٥هـ/ ١٥٦٧م)، إنسان العيون في سيرة الأمين والمأمون المعروف بالسيرة الحلبية (دار المعرفة، بيروت- لبنان، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م).

(٣٦) الحويزي،عبد علي بن جمعة العروسي الحويزي (١١١٢هـ/ ١٧٠١م)، تفسير نور الثقلين، تصحيح وتعليق: هاشم الرسولي (مؤسسة إسماعيليان للطباعة والنشر والتوزيع، قم المقدسة- إيران، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م).

(٣٧) الخطيب البغدادي، ابو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي (٤٦٣هـ / ١٠٧٠م)، تاريخ بغداد، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا (ط١، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٤١٧ هـ- ١٩٩٧م).

(٣٨) الدارقطني، ابو الحسن علي بن عمر الدارقطني (٣٨٥هـ/ ٩٩٥م)، سنن الدارقطني، تحقيق: مجدي بن منصور بن سيد الشورى (ط١، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م).

(٣٩) الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد ابن أحمد بن عثمان، (٧٤٨هـ/ ١٣٤٧م)، تاريخ الإسلام، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، (ط١، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م)، تذكرة الحفاظ، (ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، د. ت)، تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، تحقيق: مصطفى أبو الغيط عبد الحي عجيب (دار الوطن، الرياض- السعودية، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م)، سير اعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرنؤوط (ط٩، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ١٤١٣ هـ/ ١٩٩٣م).

(٤٠) الزرندي الحنفي، جمال الدين محمد ابن يوسف بن الحسن بن محمد المدني

(٧٥٠ هـ/ ١٣٤٩م)، نظم درر السمطين في فضائل المصطفى والمرتضى والبتول والسبطين (ط١، مكتبة أمير المؤمنين، النجف، العراق، ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٨).

(٤١) السرخسي، أبو بكر محمد بن أحمد ابن أبي سهل (٤٩٠هـ/ ١٠٩٦م)، المبسوط (دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م).

(٤٢) الشافعي، محمد بن ادريس الشافعي ت (٢٠٤هـ/ ٨١٤م)، الرسالة، تحقيق: أحمد محمد شاكر (المكتبة العلمية، بيروت- لبنان)، كتاب الأم، (ط٢، دار الفكر، بيروت- لبنان، ١٤٠٣- ١٩٨٣م)، كتاب المسند، (دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان).

(٤٣) الشوكاني، محمد بن علي ابن محمد الشوكاني (١٢٥٥ هـ/ ١٨٣٩م)، نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار، (دار الجيل، بيروت- لبنان، ١٩٧٣).

(٤٤) الصدوق، أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي (ت ٣٨١هـ/ ٨٩٤م)، الخصال، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري (جماعة المدرسين، قم المقدسة- ايران، ١٤٠٣هـ/ ١٩٩٣م).

(٤٥) الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني(٣٦٠هـ/ ٩٧٠م)، المعجم الأوسط، تحقيق: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد وأبو الفضل عبد الحسن بن إبراهيم الحسيني(دار الحرمين، السعودية، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥)، المعجم الصغير، (ط١، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، د. ت)، المعجم الكبير، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، (ط٢، دار احياء التراث، بيروت- لبنان، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٦م).

(٤٦) الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (٣١٠هـ/ ٩٢٢م)، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ضبط وتوثيق وتخريج: صدقي جميل العطار (دار الفكر، بيروت- لبنان، ١٤١٥ هـ/ ١٩٩٥م).

(٤٧) الطبري الشيعي، أبو جعفر محمد بن جرير بن رستم الطبري الصغير (ق٥هـ/ ق١١م)، دلائل الإمامة، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية في مؤسسة البعثة (ط١،

مؤسسة البعثة، قم المقدسة- ايران، ١٤١٣ هـ)، المسترشد في إمامة أمير المؤمنين علي ابن أبي طالب (عليه السلام)، تحقيق: أحمد المحمودي (ط١، مؤسسة الثقافة الاسلامية، قم- ايران، ١٤١٥هـ).

(٤٨) عبد الرزاق الصنعاني، ابو بكر عبد الرزاق بن همام (٢١١هـ/ ٨٢٦م)، المصنف، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، (ط١، المجلس العلمي، بيروت- لبنان، ١٣٩٢ هـ/ ١٩٧٢م).

(٤٩) العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو ابن موسى بن حماد العقيلي المكي (٣٢٢هـ/ ٩٣٣م)، الضعفاء الكبير، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي (ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٨م).

(٥٠) عمرو بن عاصم، ابو بكر عمرو بن أبي عاصم الضحاك بن مخلد الشيباني (ت ٢٨٧هـ/ ٩٠٠م)، كتاب السنة (ط ٣، المكتب الإسلامي، بيروت- لبنان، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م).

(٥١) العيني، أبو محمد محمود بن أحمد (٨٥٥هـ / ١٤٥١م)، عمدة القاري في شرح صحيح البخاري، (دار احياء التراث، بيروت- لبنان، د.ت).

(٥٢) الفتال النيسابوري، محمد بن الفتال(٥٠٨ هـ/ ١١١٤م)، روضة الواعظين، تقديم: محمد مهدي السيد حسن الخرسان (منشورات الرضي، قم- إيران، د.ت).

(٥٣) الفخر الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر، ت (٦٠٦هـ/ ١٢١٠م)، التفسير الكبير، (ط١، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م).

(٥٤) القاضي الجرجاني، علي بن محمد (٧١٦هـ / ١٣١٧م)، شرح المواقف، (ط١، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٢٥هـ/ ١٩٠٧م).

(٥٥) القرطبي، ابو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي(٦٧١هـ/ ١٢٧٢م)، تفسير القرطبي، تحقيق: أحمد عبد العليم البردوني (ط٢، دار احياء التراث العربي، بيروت- لبنان ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥م).

(٥٦) القندوزي، سليمان بن إبراهيم الحنفي(١٢٩٤هـ / ١٨٧٧م)، ينابيع المودة

لذوي القربى، تحقيق: سيد علي جمال أشرف الحسيني (دار الأسوة للطباعة والنشر، ايران، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م).

(٥٧) الكحلاني، محمد بن إسماعيل الكحلاني الصنعاني (١١٨٢هـ)، سبل السلام، تحقيق: محمد عبد العزيز الخولي (ط٤، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٣٧٩- ١٩٦٠م).

(٥٨) الإمام علي (عليه السلام) (٤٠هـ/ ٦٦٤م)، نهج البلاغة (ط٤، مؤسسة أنصاريان للنشر، قم المقدسة- ايران، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٦م).

(٥٩) المتقي الهندي، علاء الدين علي المتقي ابن حسام الدين الهندي البرهان فوري (ت٩٧٥هـ/ ١٥٦٧م)، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، ضبط وتصحيح بكري حياني، صفوة السقا (مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ١٤٠٩ هـ/ ١٩٨٩م).

(٦٠) مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري (٢٦١هـ/ ٨٧٤م)، الجامع الصحيح (ط١، دار الفكر، بيروت- لبنان، د.ت).

(٦١) المناوي، محمد عبد الرؤوف ت (١٠٣١هـ/ ١٦٢٢م)، فيض القدير شرح الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير، تحقيق: أحمد عبد السلام، (ط١، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م).

(٦٢) الموفق الخوارزمي، الموفق بن أحمد البكري المكي الحنفي الخوارزمي (٥٦٨هـ/ ١١٧٢م)، المناقب، تحقيق: مالك المحمودي (ط٢، مؤسسة النشر الإسلامي، قم المقدسة- ايران، ١٤١٤هـ).

(٦٣) النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب (٣٠٣هـ/ ٩١٥م)، خصائص أمير المؤمنين، تحقيق: محمد هادي الأميني (مكتبة نينوى الحديثة، طهران- ايران)، السنن الكبرى، تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري وسيد كسروي حسن (ط١، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م)، فضائل الصحابة، (دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان).

(٦٤) النعمان المغربي، أبو حنيفة النعمان بن

محمد التميمي المغربي (٣٦٣هـ/ ٩٧٣م)، شرح الأخبار في فضائل الأئمة الأطهار، تحقيق: السيد محمد الحسيني الجلالي (ط٢، مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم المقدسة- ايران، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م).

(٦٥) الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (٨٠٧هـ/ ١٤٠٤م)، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، (دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م).

(٦٦) اليعقوبي، أحمد بن واضح (٢٨٤هـ/ ٨٩٧م)، تاريخ اليعقوبي (دار صادر، بيروت- لبنان).

المراجع

(١) ابن الصديق المغربي، أحمد بن محمد بن الصديق الحسني ت (١٣٨٠هـ)، فتح الملك العلي بصحة حديث باب المدينة علي، تحقيق: محمد هادي الأميني (ط٣، طهران- ايران، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م).

(٢) الجابري، علي رحيم أبو الهيل، السياسة الأموية المضادة للإمام علي(عليه السلام) (دراسة في سياسة السب)، (رسالة ماجستير مقدمة الى كلية التربية- جامعة البصرة، ٢٠٠٨م)، فلسفة ابن تيمية في التعامل مع شخصية الإمام علي (عليه السلام) (دراسة في كتاب منهاج السنة، (اطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية التربية- جامعة البصرة، ٢٠١٥م).

(٣) الحيدري، السيد كمال، معالم الإسلام الأموي من القدح بالعترة النبوية إلى استباحتها (مؤسسة الهدى للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م).

(٤) الميلاني، علي الحسيني، دراسات في منهاج السنة لمعرفة ابن تيمية مدخل لشرح منهاج الكرامة (ط١، قم المقدسة- ايران، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م)، رسالة في صلاة أبي بكر، (ط١، قم المقدسة- إيران، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م).